

# فصل من تاريخ الطبقة العاملة المصرية.. الوفد والعمال



مركز الدراسات الاشتراكية

## فصل من تاريخ الطبقة العاملة المصرية.. الوفد والعمال

“لقد أغدقت النعم على العمال حتى أبطرتهم وجراتهم على الإخلال بالنظام والتحكم في رؤسائهم والاعتداء على ممثلي الحكومة، وإن استجابتك لرغبات العمال هو عمل شبيه بأعمال البلشفية”.

هكذا هاجم أحمد ماهر - أحد أبرز قيادات الوفد والذي ترك الحزب لاحقاً - رئيس الحكومة الوفدي مصطفى النحاس على خلفية قراره بنقل وكيل المطبعة الأميرية استجابة لضغط العمال، والحقيقة أن النحاس باشا لم يكن هذا المسئول المنحاز للطبقة العاملة كما ينكر عليه زميله ماهر باشا، بل على العكس كان النحاس دائماً ما يصف أي تحرك عمالي بأنه عمل ضار ومتطرف، وكانت كلماته للعمال في لقاءاته القليلة بهم كلمات نصح تدعوهم للتعاون الوطيد مع أصحاب الأعمال لتحقيق "مصلحة الجميع". بل إن حكومات الوفد المتوالية على حكم مصر منذ 1924 حتى 1952 لم تصدر سوى 4 تشريعات تخص العمال؛ ومن يتتبع ملاسبات إصدارها يجد انحيازاً واضحاً للنواب الوفديين ضد العمال، وهي نفسها الحكومات التي لم تتردد لحظة في توجيه الضربات الأمنية للقيادات العمالية في كل تحرك أو إضراب عمالي.

لكن تبقى العبارة السابقة لتطرح سؤالاً هاماً وهو "هل طرأ على حزب الوفد تغيرات في القيادة أو في الأيدلوجيا أدت لهذا الصدام بين الوفد والعمال؟ أم كان الوفد في الأساس حزباً برجوازيًا بدأ تحت شعار الاستقلال، وظل يمثل مصالح البرجوازية المصرية، التي بلا شك تتعارض مع مصالح القطاع الأكبر من الجماهير العاملة، وأن الصدام بين الوفد والعمال كان مسألة مؤجلة تكشفت مع الوقت؟

نحاول في هذا المقال تفكيك المشهد والإجابة على هذا السؤال من خلال إعادة قراءة الأحداث والتركيز على الظروف الموضوعية التي كانت وراء تطور كل من حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية، وليس الهدف من هذا المقال السرد التاريخي بقدر ما هو محاولة للاستفادة من تجربة حزب كبير نصّب نفسه وكيلاً عن كل المصريين بمختلف طبقاتهم.

### الطبقة العاملة المصرية: النشأة والتطور

تمتليء كتب التاريخ بالأحداث الفارقة في تاريخ مصر، لكن نركز هنا على حدثين هاميين كان لهما تأثيراً هاماً على الطبقة العاملة المصرية؛ الأول هو إنشاء المحاكم المختلطة في مصر على نسق النظام الفرنسي في عام 1875، والثاني هو الاحتلال الإنجليزي لمصر في عام 1882؛ فبينما أعطت المحاكم المختلطة ضماناً قانونياً لدخول رأس المال الأجنبي لمصر وفرت قوات الاحتلال الإنجليزي الحماية المطلوبة للاستثمارات الأجنبية (1) وبالفعل بدأت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق إلى مصر كجزء من طبيعة النظام الرأسمالي وحاجته للتوسع في أسواق جديدة.

تشير الإحصاءات الخاصة بحجم ونوعية الاستثمارات الأجنبية والمحلية في مصر في عام 1914 إلى أن النسبة الأكبر منها (91%) رؤوس أموال أجنبية. (2)

هذا بالنسبة لرأس المال، أما بالنسبة للطبقة العاملة فقد أصدر الاحتلال الإنجليزي مجموعة من التشريعات أتاحت الملكية الخاصة للأرض بعد أن كانت الأراضي الزراعية خاضعة لسيطرة الخديوي ولا سبيل لتملكها إلا بالمنح والهبات، واستتبع ذلك إلغاء حظر انتقال الفلاحين؛ وحظر انتقال الفلاحين كان يلزم الفلاح المصري بالعمل في أرض صاحبها - المنتفع بها بقرار من الخديوي - وتقع عليه عقوبة في حالة مخالفته لذلك، وبإلغاء الحظر أصبح للفلاح حرية التنقل كأجير يبيع قوة عمله لمن أراد من الطبقة الجديدة من ملاك الأراضي الزراعية، هذا بالإضافة لانتقال قطاع كبير من الفلاحين للمدن ليعمل بالصناعة بعد أن ضاقت عليه سبل المعيشة في الريف.

أما بخصوص الحرفيين؛ فقد شهدت نفس الفترة اضمحلالاً لنظام الطوائف الذي كان يضع الحرفي تحت سيطرة شيخ الطائفة (وهو من يرجع إليه أفراد طائفته من الحرفيين فيما يخص شئونهم وله عليهم ولاية شبه قضائية). وفي عام 1890 صدر قانون الرخص الصناعية الذي كان نهاية لنظام الطوائف ومنح حرية للعمال والحرفيين في العمل كأجراء في الشركات والمؤسسات بموجب رخصة الصناعة الحكومية.

نلخص من كل ذلك إلى أن مصر في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، شهدت تغييراً في نمط الإنتاج وتحولاً كفيلاً من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي، استتبعه تحول في علاقات الإنتاج وأن العامل والفلاح

المصري أصبحا، بموجب التشريعات ونمط الإنتاج، نصف حر ونصف عبد؛ نصف حر في بيع قوة عمله لمن يرغب ونصف عبد في عدم تملكه لوسائل إنتاجه واضطراره للعمل كأجير وفق شروط مالكي وسائل الإنتاج.

كانت أهم المجالات التي توجهت إليها رؤوس الأموال الأجنبية هي مجال المرافق العامة، وقد تمتع عدد من الشركات الأجنبية بامتيازات احتكارية في إنشاء السكك الحديدية وخطوط الترام والتليفونات، هذا بالإضافة لصناعات الغزل والنسيج والزيوت والسجائر.

وجدير بالذكر أن تركيز النسبة الأكبر من الاستثمارات في يد الأجانب خلق لدى بعض العمال المصريين قناعة بأن الاستغلال مرتبط بصاحب العمل الأجنبي، وأن حل المشكلة يكمن في تغيير هذا الأجنبي المستبد بأخر وطني أكثر إنصافا وإحساسا بالعامل الكادح؛ هذه القناعة التي سرعان ما تغيرت بعد صعود البرجوازية الوطنية وتمثيلها لاحقا في الحياة النيابية المصرية.

ونظرا لقلة خبرة العامل المصري في مجال التصنيع لجأ الرأسماليون لدمج العمالة المصرية مع عمالة أخرى أجنبية استقدموها في الأغلب من اليونان وإيطاليا لتتولى مسئولية المهام الفنية التي تحتاج خبرة وكفاءة خاصة، وكان هذا الإجراء من أهم وأكثر الإجراءات تأثيرا على الطبقة العاملة المصرية. فالعمال القادمون من أوروبا أتوا من بلاد اشتد فيها الصراع الطبقي بين الرأسمالي والعمال وحمل كثير منهم أفكارا اشتراكية، وقد مارس هؤلاء العمال الأجانب نشاطهم الجماعي والنقابي وسط زملائهم المصريين، وشهدت بدايات القرن العشرين سلسلة من الإضرابات؛ مثل: إضراب العمال الإيطاليين بخران أسوان في مارس 1899 للمطالبة بتخفيض ساعات العمل، وإضراب لفاقي السجائر بالقاهرة في نفس العام، والذي يؤرخ به تشكيل أول نقابة عمالية مصرية وغيرها من الإضرابات. (3)

### الحرب العالمية الأولى

لا يمكن الحديث عن الطبقة العاملة المصرية دون أن نتطرق للحرب العالمية الأولى وأثرها على العامل المصري وكذلك الرأسمالي المصري.

تدل إحصاءات الإضرابات العمالية لفترة ما قبل الحرب على نمو وتطور الحركة العمالية والوعي العمالي في مصر، فقد شهدت الفترة من 1908 حتى 1914 سلسلة من الإضرابات لعمال ترام القاهرة وعمال السكك الحديدية من أجل تحسين ظروف العمل ورفع الأجور والمطالبة بالاعتراف بالنقابات. (4) في مثل هذا المناخ قامت الحرب وتم إصدار قانون منع التجمهر في أكتوبر 1914، تبعه إعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف في نوفمبر 1914، وقد أدى ذلك إلى الحد من النشاط العمالي بل وتوقفه إضافة إلى اعتقال عدد من القيادات العمالية بحجة حفظ الأمن.

ولم يتوقف أثر الحرب عند ذلك الحد فقد عانى العمال من غلاء المعيشة في ظل ارتفاع للأسعار وصل لنسبة قاربت 150% لبعض السلع الأساسية. (5) وتوقفت بعض مشروعات التشييد وتأثرت بعض القطاعات نتيجة انكماش الإنفاق العام، مما أجبر عدد كبير من العاملين بهذه القطاعات للتخلي عن أعمالهم. فضلا عن قيام قوات الاحتلال البريطاني بحشد آلاف العمال والفلاحين إجباريا وإرسالهم للعمل خلف خطوط القتال في الأعمال المعاونة للأعمال العسكرية فيما عُرف باسم "فرقة العمل المصرية". (6)

وعلى الجانب الآخر كانت الحرب فرصة لكبار ملاك الأراضي لتحقيق أرباح هائلة نتيجة ارتفاع سعر القطن، وأمام صعوبة الاستيراد من الخارج وجدت الرأسمالية المصرية فرصة للنمو لسد احتياجات القوات البريطانية التي جعلت من مصر قاعدة لتموينها.

هذه الظروف السابقة دفعت الطبقة العاملة المصرية للحركة الجماعية والمنظمة عقب انتهاء الحرب، وعند توقف الحرب شهدت مصر حركة عمالية أكثر تنظيما استأنفت نشاطها في المطالبة برفع الأجور وتحسين شروط العمل، وكان لنجاح الثورة الروسية وانتشار الأفكار الاشتراكية بين أوساط العمال والمتقنين أثره الذي لا يُنكر على علاقة الوفد بالعمال.

### نشأة الوفد

انتهت الحرب العالمية الأولى، وبدأ الإعداد لمؤتمر الصلح في باريس بحضور دول الحلفاء المنتصرين ورأت النخب السياسية في البلدان المستعمرة -ومنها مصر- فرصة في هذا المؤتمر لعرض مطلب الاستقلال الوطني، ومن هذا المنطلق نشأ الوفد في نوفمبر 1918-بعد مشاورات ونقاشات بين أعضاء الجمعية التشريعية- كحركة تنوب عن الشعب في المطالبة بالاستقلال، وتم ترتيب لقاء بين ثلاثة من أعضائه -منهم سعد زغلول- مع المندوب السامي البريطاني لبحث المسألة المصرية معه، وطلب الأعضاء الثلاثة من المندوب البريطاني عقد معاهدة صداقة بين مصر وبريطانيا كطرفين متساويين يتعاونان في مواجهة الظروف الدولية، على أن تحافظ مصر على مصالح بريطانيا وخصوصا بالنسبة لقناة السويس وقد قوبل هذا الطلب بالرفض، بل أن المندوب البريطاني أرسل في طلب رئيس الوزراء حينها مستفهما عن صفة هذا الوفد ومدى شرعية شخصيته الاعتبارية، وكان هذا الرد من المندوب البريطاني هو الدافع وراء فكرة الوكالة الشعبية وجمع توكيلات موقعة من الآلاف من الشعب لتفويض أعضاء الوفد للسعي إلى استقلال مصر بالطرق السلمية. (7)

وانتهج الوفد عدد من السبل لإنجاز مهمته، فمن ناحية كان الاتصال بالسلطات البريطانية لعرض مطلب الاستقلال ومن ناحية أخرى مخاطبة الرأي العام الإنجليزي والأوروبي لكسب تأييدهم للقضية المصرية، والأمر نفسه بالنسبة للأجانب المقيمين داخل مصر ولكن يجدر هنا الإشارة أن محاولات الوفد لإنجاز مهمة الاستقلال تشابهت كثيرا مع محاولات مصطفى كامل (الذي سعى بنفس السبل ولكن ببوصلة أدق اتجاها نحو فرنسا)، وليس المقصود هنا التشابه فقط في آليات التنفيذ ولكن المقصود هو التحرك النخبوي دون نغماس حقيقي وسط قطاعات أوسع من الشعب المصري، فبعد جمع التوكيلات التي أكسبت الوفد شرعيته داخل وخارج مصر كان لسان حال أعضائه يقول للجماهير "دعونا نعمل وحدنا لأننا الأجدر بهذه المهمة والأوعى بها"، والقول بأن الجماهير هي التي دفعت الوفد دفعا نحو مواجهة أكثر ندبة مع السلطات البريطانية وتيار التقاهم داخل مصر الممثل في القصر ورئيس الوزارة ليس قولاً مبالغا على الإطلاق، وامتد هذا التشابه ليطول نتائج اجتماعات ورحلات أعضاء الوفد في أوروبا؛ حيث أغلق مؤتمر الصلح بباريس الباب في وجه الوفد تماما مثلما حدث مع مصطفى كامل.

إن فكرة الثورة الشعبية لم تكن واضحة في أذهان أعضاء الوفد ولم تكن واردة على جدول أعمالهم، بل كانت وليدة الشعب المصري الذي تحمس لسعد زغلول ورفاقه ورأى فيه زعيما يخطو بمصر نحو الاستقلال. ويورد محمود عباس العقاد في كتابه "سعد زغلول.. سيرة وتحية" أن سعد نفسه كان يرى الثورة عملا شاقا على بلد مرهق بالأعباء مثل مصر وشعب أعزل مثل الشعب المصري(8). ويؤكد ذلك الرأي الغاضب لعبد العزيز فهمي -أحد أعضاء الوفد- من مجموعة من الطلاب الذين ألتقوا به لاستشارته في تنظيم مظاهرات مؤيدة للوفد إذ ثار عليهم وطالبهم بالهدوء والأيادى يزدوا الغضب اشتعالا ضد الوفد فالمسألة خطيرة لا تستدعي هذه الأفعال(هذا رأيه).

بالفعل قامت الثورة في 8 مارس 1919 على خلفية اعتقال سعد وثلاثة من أعضاء الوفد ونفيهم خارج البلاد بعد سلسلة من المذكرات والمقالات الصحفية والمنشورات التي تحوي هجوما حادا من الوفد على الملك فؤاد والمندوب البريطاني ورفض الوفد لتدخل بريطانيا في شؤون الحكم المصرية، وشهدت الثورة كثيرا من الأحداث التي تمت دون ترتيب من الوفد. (9)

## وفدا أم حزبا؟!

قبل أن يتطرق هذا المقال للأساس الاجتماعي لأعضاء الوفد والإطار النظري لحزب الوفد، ينبغي الإشارة إلى الفرق بين الوفد كمجموعة من القيادات الوطنية تحمل توكيلات من الشعب تنوب عنهم في مسألة الاستقلال وبين الوفد كحزب سياسي في البرلمان والحكومة. وعلى قدر اتساع قضية الاستقلال واتساع استيعابها لكل طبقات المجتمع المصري على قدر التأييد الذي حصل عليه الوفد في فترة نشاطه من أجل الاستقلال، ولكن بعد كتابة دستور 1923 والذي نص على أن حكومة مصر ملكية وراثية وشكلها نيابي وتشكيل الوفد للحكومة كحزب منتخب بدأ فصل جديد في العلاقة بين الوفد والجماهير، فسعد زغلول الزعيم يختلف عن سعد زغلول رئيس الحكومة وكلمات مصطفى النحاس مناضلا تختلف عن تصريحاته مسئولاً حكومياً.

بمعنى آخر تشكيل الوفد للحكومات المتوالية بدءاً من عام 1924 وضعه أمام اختبار حقيقي في انحيازه لكافة طبقات الشعب بل وفي اختبار بالنسبة لموقفه حول الاستقلال نفسه، هذا التناقض الذي لمسها المواطن المصري بين وفد الزعامة ووفد الحكم ألقى بظلاله على خطاب الوفد للجماهير ودعايته وبرنامجه السياسي.

## الأساس الاجتماعي للوفد

يمكن لأي سائل عن الطبقة التي انتمى لها أعضاء الوفد -الذين مثلوا قياداته الحزبية لاحقاً- أن يجد إجابته بمنتهى السهولة؛ فقط يجب على السائل أن يقرأ أسماء أعضاء الوفد وألقابهم وأغلبها "باشا" و"ليل منها" بك"، ليعلم موقعهم الاجتماعي بين طبقات الشعب.

كان غالبية الرأسماليين الصناعيين ينحدرون من أصول لكبار ملاك الأراضي الزراعية، وأغلبهم كان يجمع بين ملكية الأرض الزراعية والأعمال الصناعية في نفس الوقت (10). وعندما تكوّنت النواة الأولى للوفد بدأت بسبعة أعضاء كلهم من كبار ملاك الأرض واستتبع هذه النواة انضمام عناصر جدد للوفد كانوا أيضاً من البرجوازية المصرية (11)، وكان يُشترط لعضوية الهيئة الوفدية البرلمانية أن يكون من كبار ملاك الأرض أو البرجوازية الصناعية أو على الأقل من متوسطي الملاك، إذ أن لجنة وضع مبادئ الدستور اشترطت لمن يدخل مجلس النواب أن يدفع مبلغ مائة وخمسون جنيهاً وبالطبع فإن مبلغاً مثل هذا لم يكن متوفراً لعامة الشعب، وقد برر رئيس اللجنة ذلك بأن القرار يمنع من لا يملك شيئاً من عضوية المجلس (12). وبالفعل لم يدخل مجلس النواب سوى عامل واحد هو الدرماش من دائرة كرموز بالإسكندرية، وذلك بمساعدة عباس حليم (ناشط عمالي من الأسرة العلوية). (13)

وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة كبار الملاك والرأسماليين في الدورات النيابية من 1924 حتى 1945 لم تقل عن 44% من إجمالي عدد النواب، وأن هذه النسبة لم تختلف كثيراً في الهيئة الوفدية. أما بالنسبة لحكومات الوفد: كان متوسط كبار الملاك في عضوية وزارات الوفد لا يقل عن 60%، (14)، (15)

كما تشير الإحصاءات إلى أن نسبة المهنيين (أطباء ومحامين ومهندسين) والموظفين داخل الهيئة البرلمانية الوفدية وصلت إلى 30% في الدورة البرلمانية لعام 1950. وذلك يضيف لعضوية حزب الوفد قطاع معتبر من أبناء الطبقة الوسطى؛ تلك الطبقة التي كانت تصارع ضد الانحدار نحو صفوف الفلاحين والعمال، وكانت تطمح هذه الطبقة - خصوصاً أصحاب الملكيات الصغيرة من الأرض الزراعية أو المعامل الصغيرة- إلى توسيع ملكيتها والاندماج أكثر مع البرجوازية الأعلى منها. وهذا ما أكسب هذه الطبقة ميلها المحافظ ورفضها لأي مغامرة -من وجهة نظرها- سواء ضد الاحتلال أو النظام الاجتماعي الطبقي فكان الوفد بإصلاحيته ووسطيته أفضل المشروعات السياسية لهذه الطبقة.

## أيولوجيا الوفد

يتحدث سعد زغلول عن البرنامج السياسي لحزب الوفد في 1923 فيقول: "يقولون أين برنامجكم؟ فنقول نحن لسنا بحزب وإنما نحن وفد موكل عن الأمة يعبر عن إرادتها في موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام، فنحن نسعى لهذه الغاية وحدها، أما المسائل الداخلية؛ هل يكون التعليم إجبارياً؟ هل يكون مجانياً أم بمصاريف؟ هل يجب أن تكون هناك فوائد على الديون؟ وغيرها من الأمور، فنتركها لمن هو أعرف بها".

ويميل بعض المؤرخين لرأي يقول أن مسألة الزعامة كانت تطغى على طابع الوفد فأبعده عن السياق التقليدي بين الأحزاب السياسية، ويميل البعض الآخر لتقسيم تجربة الوفد لقسمين: قسم أول لا يرى فيها الحزب سوى الاستقلال نصب عينيه استمر هذا القسم حتى معاهدة 1936، وقسم آخر اتخذ فيه الوفد من الليبرالية الاجتماعية منهجاً في الحكم.

والتابعة المجردة لحزب الوفد بعيداً عن هالة الزعامة المحبوبة حول سيرته في كل كتاب تصل بنا إلى أنه حزب كانت قياداته -كما بينا سابقاً- من البرجوازية المصرية، ودخل المعتزك السياسي في مناخ لا يسمح بدخول البرلمان سوى للأثرياء فقط، وأن دخول الوفد في اختبار الحكم كشف عن تناقضات واضحة بين دعايته لنفسه بأنه وكيل عن الأمة المصرية وبين ممارساته اليومية في الحكم من خلال القرارات الوزارية وجلسات مجلس النواب، وأنه استخدم مسألة الاستقلال ليغطي هذا التناقض بصيغة وطنية واستطاع أن يحشد أصوات الناخبين في كل معركة تحت شعار الاستقلال لمصر. فهذا هو رئيس الحزب يلتف حول سؤال عن برنامج الحزب السياسي ويعود بالسائل لدائرة الاستقلال، وقيادي وفدي آخر وهو عبد الرحمن فهمي -أحد أبرز قيادات الوفد- يقول في لقائه بالعمال: "إنه وإن كان من واجبي الدفاع عن حقوقكم فمن واجبي الدفاع عن حقوق الغير منكم -أصحاب الأعمال- فلا أسمح لأي عامل منكم أن يحصل على أكثر من حقه". وفي مناسبة أخرى يقول مصطفى النحاس ناصحاً العمال في أحد اللقاءات

الجماهيرية: “ابتعدوا في حركتكم عن الآراء الضارة المتطرفة، وأقيموا على أساس التعاون الوطيد بين العمل ورأس المال”.

نضيف إلى ذلك ملايسات إصدار التشريعات العمالية وما جاء فيها من توصيات ومعارضات للنواب الوفديين، تعبر عن انحياز واضح لأصحاب الأعمال وسيأتي ذكر ذلك لاحقاً في هذا المقال. إذن يمكننا القول أن حزب الوفد كان حزباً إصلاحياً حاول أن يتبنى خطأ متردداً للبرالية الاجتماعية، وقد حاول النائب الوفدي محمد مندور بلورة هذا الاتجاه في الأربعينات في مجموعة من المقالات في جريدة الوفد المصري، يشرح فيها أهمية تدخل الدولة لحماية الصناعة الناشئة وفرض الضرائب التصاعديّة ومنع تغول طبقة العمال على أصحاب رؤوس الأموال؛ وأن ذلك يلزمه جناحاً وفدياً تقدماً بين الليبرالية والاشتراكية الذين -و الكلام ما زال لمندور- يجب محاربتهم على السواء. (16)، (17)

وعلى الجانب الآخر من ذلك كان بالوفد جناحاً آخر أكثر قوة من كبار الملاك وأصحاب المصانع من أنصار “دعه يعمل، دعه يمر” رفضوا أي تقييد للملكية الخاصة، وتفيد الدراسات أنه في الدورة البرلمانية لعام 1936 رُفعت مذكرة لرئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس النواب تقترح تخصيص 30600 فدان من الأراضي البور يتم توزيعها على كبار الملاك لإصلاحها. (18)

وتمكن حزب الوفد من تحقيق بعض الإنجازات، ولكنه لم يستطع أن يتجاوز تناقضاته ليعبر صراحة عن مصالح الفقراء من عمال وفلاح مصر، وأنه أدار أغلب معاركه السياسية بانتهازية أي حزب إصلاحياً يسعى لمسك العصا من منتصفها وتمييع الأمور وقت المواجهات.

وإن لم تكن حماية مصالح البرجوازية المصرية، وتشابك هذه المصالح مع رأس المال الأجنبي وعدم التردد في قمع الخصوم السياسيين من الحركات الشيوعية، وإعاقة كل حركة جماهيرية أو عمالية مستقلة هي مجموع الأفكار التي قادت حزب الوفد داخل الحكومة والبرلمان فماذا تكون الأيدولوجيا؟! وكيف لنا أن نصدق أن الزعامة الوطنية ارتفعت بالوفديين عن الصراع السياسي؟

كل ماسبق يوضح أن المجتمع المصري في عشرينات القرن العشرين انقسم لطبقات ثلاثة؛ برجوازية تملك كل وسائل الإنتاج يقتسم أفرادها ملكية الأراضي الزراعية والمؤسسات الصناعية والأنشطة التجارية ومصالحها متشابكة بحكم الاحتلال البريطاني مع رأس المال الأجنبي، وطبقة وسطى من المهنيين والموظفين وأصحاب الملكيات الأصغر نسبياً من الأراضي الزراعية والمعامل الصغيرة، وطبقة العمال والفلاحين. وإلى جانب هذا الانقسام الطبقي كانت هناك قضية الاستقلال التي ألفت بظلالها على كل هذه الطبقات ووحدت بينها -ولو ظاهرياً- في بعض الأحداث.

وباختلاف الوضع الاجتماعي لكل طبقة واختلاف المصالح الاقتصادية بينها، اختلفت نظرة كل طبقة للاحتلال البريطاني وبالتالي اختلفت طريقة التعامل مع مسألة الاحتلال.

وبينما كان الاحتلال يعني للرأسماليين المصريين تخفيض الأرباح واقتسام قوة العمل جبراً مع المحتل البريطاني ومن يمثله من رأسماليين أجانب، كان الاحتلال يعني لأفندية الطبقة الوسطى فرص أقل في الترقى الوظيفي أو الصعود الطبقي والتوسع في التملك، أما بالنسبة للعامل أو الفلاح الذي لم يكن يملك شيئاً فكانت قضية الاحتلال تعني إما الموت السريع على جبهات الحروب البريطانية أو الموت البطيء في ظروف عمل غير آدمية في المصانع والأراضي الزراعية.

وهكذا كانت تدور الأمور في مصر -ولا زالت- طبقة عليا ووسطى لديها ما تخشى فقدته فتتجنب أي مواجهة غير مضمونة مع الاحتلال وتسعى لحلول تفاوضية واتفاقيات مشبوهة تضمن لها مكتسباتها، ولا ترى أي غضاضة في التضحية بالطبقة الفقيرة من العمال والفلاحين تحت دعوى “الأزمة” على المواطن الصالح أن يحتمل.

فقط في ضوء المصالح الاقتصادية والسياسية لكل طبقة يمكننا قراءة المشهد وتحليل كيف تعامل الوفد مع العمال، باختصار الوفد يسعى للسيطرة على الطبقة العاملة وحشدها نحو الصندوق الانتخابي أو لتأييد سياساته، والحركة العمالية في تطور مستمر وكلما ازداد وعيها وقدرتها على تنظيم نفسها كلما اضطر الحزب الحاكم للتنازل ومجاراة الحركة العمالية واحتوائها إن أمكن، وفي الجزء التالي نبحث في هذه العلاقة من خلال ثلاثة محاور؛ الأول هو

التشريعات العمالية التي صدرت والوفد في البرلمان أو الحكومة، والثاني هو كيفية تعامل الوفد مع النشاط العمالي وخصوصا الإضرابات العمالية، وأخيرا تعامل الوفد مع الحركة الشيوعية المصرية.

### الوفد والتشريعات العمالية

تشير الدراسات الخاصة بأوضاع العمال قبل عام 1936 إلى معاناة العمال نظرا لعدم اهتمام النظام السياسي لوضع قواعد تنظم علاقات العمل، فالقوانين تجرم الإضراب ولا تعترف بالنقابات، وفي عام 1930 أسند مكتب العمل إلى وزارة الداخلية وعندما بدأت الأصوات تلعو من أجل وضع تشريع عمالي مُنصف يحفظ للعمال أبسط حقوقهم انبرى بعض السياسيين، لتوضيح المخاطر التي ينبغي الحذر منها إذا وضع تشريع للعمل وكان على رأس هؤلاء السياسيين الوفدي عبد الحكيم الرفاعي الذي نشر مجموعة من المقالات بمجلة كلية الحقوق يحذر فيها من التشريعات التي تعطي للعمال حقوقا تتقل كاهل أصحاب الأعمال بأجور أعلى وتبطيء من عملية الإنتاج بساعات عمل أقل.

وقد بادر اتحاد الصناعات بوضع مجموعة من الشروط بخصوص سن أي تشريع عمالي، وهذه الشروط واجبة المراعاة عند وضع تشريع للعمل وكانت الشروط كالتالي:

- أن يسبق صدور القوانين إنشاء مكتب للعمل يختص بدراسة الظروف الصحية لكل صناعة وكل منطقة (وهذا شرط يهدف لإطالة أمد البحث وتعطيل صدور القوانين).

- أن يُنشأ مجلس للعمل يضم ممثلي العمال وأصحاب الأعمال.3- ألا يُنفذ أي قانون إلا بعد فترة كافية يستعد خلالها صاحب العمل لتنفيذ القانون الجديد.

- ألا يُنفذ أي قانون بأثر رجعي.

- تعديل اللائحة الجمركية قبل تفعيل القوانين حتى يتسنى لصاحب العمل تعويض النفقات التي سيتحملها بتطبيق القانون الجديد.

- ألا تُنقل التشريعات الأجنبية كما هي؛ بل يجب عند وضع التشريعات أن تُراعى عقلية العامل المصري وقدرته الإنتاجية (المتأخرة طبعاً في نظر اللجنة- عن العامل الأجنبي).

- أن تبدأ الحكومات بخطوات قصيرة تمس المسائل الأهم أولاً. (19)

مرت السنوات وتغيرت حكومة إسماعيل صدقي بحكومة النحاس الوفدية، ولم تقدم جديدا بخصوص تشريعات العمال وظلت القوانين العمالية حتى عام 1936 عبارة عن مجموعة من اللوائح الضعيفة الخاصة بتشغيل الأحداث وتنظيم تشغيل النساء وتحديد ساعات العمل في الصناعات الخطيرة فقط.

وإذا كان الوفد قد بدأ في إصدار تشريعات العمال منذ عام 1936 فإنه مسئول بشكل كبير عن تأخر صدور هذه التشريعات، وذلك لأن رؤيته لحقوق العمال لم تختلف كثيرا عن رؤية باقي الأحزاب، وقد سبق الإشارة إلى تصريحات قيادات وفدية تُحذر العمال من الغلو في مطالبهم وتوصيهم بالقناعة والرضا.

بدءا من عام 1936 أصدر الوفد أربعة قوانين تخص علاقات العمل وهي:

1- قانون رقم 64 لسنة 1936 بشأن إصابات العمل.

2- قانون رقم 85 لسنة 1942 بشأن الاعتراف بنقابات العمال.

3- قانون رقم 86 لسنة 1942 بشأن التأمين الإجباري ضد حوادث العمل.

4- قانون رقم 41 لسنة 1944 بشأن عقد العمل الفردي.

وتعتبر هذه القوانين الأربعة إضافة إلى بعض القرارات الوزارية بشأن إعانات الغلاء للعاملين ببعض الصناعات، هي كل إنجازات الوفد بالنسبة للعمال.

وسنذكر بعض الملاحظات والنقاشات حول إصدار تلك القوانين، لبيان كيف كانت تجري الأمور في مجلس النواب بشأن العمال.

- بخصوص قانون إصابات العمل: تعطل إصدار القانون أكثر من مرة لتعلل النواب "بهجوم" الصيف وحاجة أعضاء اللجنة التشريعية للإجازة.

- بخصوص نفس القانون يقول أحد النواب: "القانون يُحمّل صاحب العمل مسؤولية ضرر لم يرتكبه؛ إذ أن العامل هو من أضر بنفسه".

- طالب بعض النواب استثناء العمال الزراعيين من قانون إصابات العمل، بدعوى أن العامل الزراعي لا يستخدم أدوات ميكانيكية خطيرة وطمأنهم رئيس البرلمان بأن مبالغ التعويض زهيدة.

- بخصوص قانون الاعتراف بالنقابات: يعترض أحد النواب على شمول كلمة عمال "لعمال الخدمة المنزلية" فيقول: "ماذا يكون الحال إذا أنشأ الخدم الخصوصيون نقابة لهم فيكلفني خادمي بالذهاب كل فترة للنقابة فيعتقد أنه على قدم المساواة معي؟!".

- استطاع عبد الحميد عبد الحق وزير الشؤون الاجتماعية، أن يُرضي المعارضين للاعتراف بالنقابات ببيان احتفت به الصحف الوفدية جاء فيه: "ما هي - يقصد النقابة - إلا جمعية تعاونية تتألف من مجموعة من الأفراد العاملين بمهنة واحدة للدفاع عن مصالحهم المشتركة وبالتالي ليست هي هيئة للدفاع عن العامل والخادم ضد سيده". وفي النهاية استقر الرأي على مجموعة من الشروط الملزمة لنقابات السائقين الخصوصيين والطهاة والعمالة المنزلية تفرغ هذه النقابات من مضمونها تماما.

- بخصوص قانون التأمين الجبري ضد حوادث العمل: استبعدت بعض القطاعات العمالية من الاستفادة بهذا القانون مثل: عمال الزراعة، وعمال المحال التي لا تدار بالآلات ميكانيكية، وكل عامل في مؤسسة لا تتجاوز حركة أعمالها 300 جنيه سنويا.

أما بالنسبة لمراقبة الوفد لتنفيذ هذه التشريعات فتتقسم لقسمين: الأول في فترة الثلاثينات من خلال مصلحة العمل، والقسم الثاني في فترة الأربعينات وتكوين جهاز جديد هو "لجان التوفيق". وتشابه أداء الجهازين -سواء مصلحة العمل أو لجان التوفيق- مع الأداء الحالي لوزارة القوى العاملة من حيث التراخي وتأجيل القضايا الهامة والانحياز لأصحاب الأعمال ضد العمال. (20)

### الوفد ونشاط الحركة العمالية

لكي نستطيع قراءة كيف تعامل الوفد مع الحركة العمالية المصرية، لا بد من أن نعود سريعا إلى حدثين هامين في تاريخ مصر كان لحزب الوفد دورا هاما فيهما: الحدث الأول؛ هو توقيع مصطفى النحاس -بصفته رئيس الوزارة- للمعاهدة المصرية البريطانية عام 1936، والتي اختلف آراء الساسة فيها في ذلك الوقت بين من رآها قلصت من الوجود العسكري البريطاني في مصر، وجانب آخر وجد فيها اعترافا مصريا بالوجود البريطاني وشرعيته. هذا الخلاف لم يكن خارج الوفد فحسب بل إن الانشقاق وصل لداخل الحزب، وبالفعل انسحب بعض أعضائه وسموا أنفسهم السعديين نسبة لسعد زغول.

أما الحدث الثاني؛ فهو محاصرة الإنجليز لقصر عابدين في 4 فبراير 1942، وقد أسفر هذا الحادث عن تقديم حسين سري لاستقالته من رئاسة الوزارة وتكليف مصطفى النحاس بتشكيل الوزارة الجديدة، ودون الدخول في ملاسبات الحادث إلا أن البعض رأى أن تشكيل النحاس للوزارة كان على أسنة الرماح البريطانية.

أمام هذا الضعف الذي بدأ يصيب الوفد على خلفية هذين الحدثين، كان لا بد للوفد أن يغير من طريقة تعامله مع الحركة العمالية، فبعد أن حاول الوفد لعب دور الوصاية على الطبقة العاملة في الفترة من 1924 إلى 1936 باعتباره وكيل



الأمة في مواجهة بريطانيا، اضطر إلى تغيير موقفه بعد عام 1936 وصارت العلاقة بين الوفد والعمال مرهونة بتطور العمال من جانب وقدرة الوفد على احتواء حركة العمال التي أصبحت أكثر قوة وتنظيماً من ذي قبل. وهذا الرفض من جانب الطبقة العاملة لسياسات الوفد يرجع لسببين رئيسيين: أحدهما عجز الوفد عن الاستجابة لمطالب العمال، والآخر هو ضعف تنظيمات الوفد العمالية.

### عجز الوفد عن الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة

“لعل الأيام المقبلة تكون أصلح الأوقات لتحقيق هذه الآمال في ظل الحياة النيابية”، هذا هو نص كلام رافع محمد رافع (الوفدي)، أمام العمال في عام 1935 بمؤتمر الاتحاد العام، يعد فيه بأن عودة الوفد للحكم تعني استجابة فورية لمطالب العمال.

بالفعل فاز الوفد في الانتخابات النيابية في مايو 1936، وزاد آمال العمال في تحقيق مطالبهم بعد نجاح الوفد، وبدأ العمال في طرح المطالب التي تركزت حول عقد العمل، والاعتراف بالوجود النقابي، وعدد ساعات العمل، ورفع الأجور، واللوائح، ونظم التشغيل، ومطالب نوعية تخص عمال الشركات المختلفة في الملاحة والغزل وصناعة السكر. وقد اعتمد العمال في تقديمهم لهذه المطالب مسارين؛ الأول: يتمثل في مطالبة الحكومة بإصدار التشريعات، والثاني: الاصطدام بأصحاب الأعمال الذين لجأوا لتخفيض الأجور وفصل العمال ورفض مطالب العمال.

وقبل أن يشرع العمال في أي إضراب لجأوا لاستخدام القانون، فقد طالبوا بتفعيل دور لجنة التوفيق، وأرسلوا في نفس الوقت إنذارات لإدارات شركاتهم بأنهم قرروا الإضراب بعد 15 يوماً من الإنذار إذا لم تستجيب لمطالبهم.

شهد عام 1936، سلسلة من الإضرابات واحتلال المصانع مثل: احتلال عمال مصنع الزيوت بالإسكندرية، وعمال مصنع الأقطان بكفر الزيات لمصانعهم، بالإضافة لأحداث أكثر سخونة شهدتها شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية وشركة الترام بالإسكندرية أيضاً. وشهدت مناطق متفرقة من البلاد أحداث مشابهة، فقد تكرر المشهد في مصنع تكرير السكر بالحوامدية، وقد كان العامل المشترك بين جميع هذه الأحداث هو تدخل قوات الأمن والجيش لتفريق العمال وإجلائهم. وقد أسفرت هذه الأحداث عن استشهاد العامل بسبوني أبو العلا، واعتقال أكثر من سبعين من زملائه.

هذه الموجة من الإضرابات وما تبعها من أحداث كشفت للعمال الوجه الحقيقي لحزب الوفد. كان موقف الوفد بالنسبة للعمال عكس كل توقعاتهم، فقد استنكر الوفد بشدة هذه الإضرابات، وكان همه الأساسي تحقيق الأمن والاستقرار، وذلك على العكس من موقفه في فترة وجوده خارج الحكم عندما كان يتخذ من هذه الإضرابات العمالية وسيلة للضغط على الحكومات القائمة لإحراجها.

ولا يوجد دليل أوضح على موقف الوفد السلبي من النضال العمالي إلا كلمات عبد السلام فهمي جمعة وزير التجارة والصناعة الوفدي، والذي قال معلقاً على الأحداث: “لا أدري كيف يسوغ العمال لأنفسهم إتيان مثل هذا العمل الذي أقل ما يوصف به أنه خروج على النظام وانتهاك لحرمة القوانين، فضلاً عن أنه يقلل أو يمحو العطف الذي تظهره وزارة التجارة والصناعة نحو قضية العمال”.

وبالفعل وجهت الاتهامات للعمال المعتقلين على خلفية الأحداث، وكان من بين هذه التهم استعمال القوة والضرب والإرهاب والتهديد، وتوالت في الأشهر اللاحقة الأحداث التي اتخذ فيها الوفد موقفاً معادياً للعمال وخاذلاً لآمالهم، فمثلاً عندما سئل الوزير الوفدي عبد السلام فهمي جمعة عن حيثيات فصل أكثر من 800 عامل أجاب: “أما بخصوص أسباب الفصل فلا يمكن تحديدها لأن هذا من صميم الشؤون الداخلية للشركة التي لا تريد أن تطلع أحداً عليها”.

ويتكرر الموقف السلبي عندما سأل أحد النواب الدكتور أحمد ماهر (الوفدي) الخبير في الشؤون الاقتصادية، والذي تولى منصب وزير المالية في حكومة محمد محمود عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة بشأن الضريبة التي فرضت على الدخان، والتي تحمّلها العامل بدلاً من المستهلك أجاب الخبير الاقتصادي؛ أنه حين يفرض الضريبة لا يعرف من سيتحملها.

اعتمدت الحكومة الوفدية في تعاملها مع مشاكل العمال أسلوباً بيروقراطياً، بإرسال مدير مكتب العمل بالمدينة محل الإضراب، لإعداد تقرير شامل والرجوع به لوزير التجارة والصناعة. وقد كانت مثل هذه الإجراءات معدومة القيمة.

## ضعف تنظيمات الوفد العمالية

اعتمد الوفد في علاقته بالعمال على التنظيم النقابي، ولكن التنظيمات النقابية التي سبقت وصول الوفد للحكم مثل: المجلس الأعلى للعمال والاتحاد العمالي التابع له، لم تكن منخرطة بالقدر الكافي بين صفوف العمال؛ فعلى سبيل المثال لم يهتم الوفد بمشكلة "عمال العنابر" المفصولين على خلفية إضرابهم عن العمل، والتي قررت الحكومة عودتهم بشروط مجحفة منها تخفيض 30% من أجورهم.

موقف سلبي آخر لاتحاد العمال العام في أحداث شركة الترام بالإسكندرية -التي سبق ذكرها- فقد اكتفى الاتحاد بإرسال برقية لمجلس الوزراء جاء فيها : "الاتحاد العام لنقابات العمال تحت إشراف المجلس الأعلى يؤيد عمال الإسكندرية، ويستنكر تصرفات البوليس بالإسكندرية، ويعطف على الجرحى والمصابين من العمال، ويطلب من الحكومة التدخل سريعا لصالح العمال"، وإزاء مثل هذه المواقف السلبية انصرف العمال عن الاتحاد العام بعد أن رأوا أنه لا يحقق مصالحهم.

ويعلق مدير مصلحة العمل -في مذكرته عن تطور العمال في مصر- على المجلس الأعلى للعمال والاتحاد العام التابع له بقوله: "لا يجب أن نتوقع من هذا المجلس أن يتجاوز حدود كونه أداة لاقتناص أصوات الناخبين والحصول على تأييد سياسي لحزب الوفد"، ويصف في مذكرته رئيس المجلس الوفدي بأنه لا يهتم بالطبقة العاملة، ولا يملك الرغبة لحل مشكلاتها، ويصف أغلب أعضاء المجلس بالمتعصبين.

حاول الوفد إعادة ترتيب المجلس الأعلى للعمال، وتم تغيير بعض أعضائه ونشط بعض الاعضاء لتسوية عدد من المنازعات الجماعية لدرء الضعف الذي أصاب المجلس أو نشأ به إن أردنا الدقة، وعقد المجلس مؤتمرا عماليا ضخما بالإسكندرية حضره مصطفى النحاس، ألقى فيه خطابا مطولا عن اهتمام الوفد الشديد بالعمال، وسعي الحكومة لتنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال، ولكن كل هذه الجهود لم تُجد نفعا لأن الوفد في حقيقة الأمر لم يتخذ موقفا صريحا منحازا للعمال عكس ما كان يكرر أعضائه، كما أن الحركة العمالية كانت أكثر استقلالية وأكبر من أن تحتويها هذه الإدعاءات الوفدية.

والحقيقة أن الوفديين لم يدخروا جهدا في إثبات حمايتهم لأصحاب العمل من العمال وسعيهم نحو مطالبهم، فهذا زهير صبري رئيس لجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس النواب، يوجه كلامه لوزير التجارة والصناعة فيقول: "حاشا لله أن أتجه مطلقا ضدهم -أي ضد أصحاب الأعمال- وهذا هو الفارق بيننا وبين الهذاميين، فنحن نطلب من أصحاب الأعمال قوتا ولا نسعى لأن نحل محلهم أو نأخذ أماكنهم". (21) ولعل زهير صبري هو أكثر الوفديين تمسكا بمطالب العمال.

وفي سبتمبر 1937، أسس العمال "هيئة تنظيم الحركة العمالية" من 32 نقابة عمالية اتخذت بعد ذلك اسم "الاتحاد العام لنقابات عمال المملكة المصرية"، تولى رئاسة هذا الاتحاد عباس حليم ثم تولى فيما بعد محمد الدمرداش الشندي أول عامل يدخل البرلمان، وقد نشط هذا الاتحاد الجديد في المطالبة بإصدار تشريعات العمل والاعتراف بالنقابات وتخفيض ساعات العمل ووضع حد أدنى للأجور وغيرها من المطالب، وأصدر في 1939 بيانا في غاية الأهمية جاء فيه:

"واليوم وقد ضاق العمال ذرعا من البؤس والشقاء وعدم تنظيم العمل بين العمال وأصحاب العمل قرر المجلس: أولا: تغيير طريقة الاستجداء التي كان يتبعها في المطالبة بحقوق العمال واتخاذ طريق إيجابي، وأن يجعل أعضاء الاتحاد أنفسهم ضحايا في سبيل نصرة قضية العمال. ثانيا: مطالبة العمال بإصدار تشريعات العمل وخصوصا الاعتراف بالنقابات. ثالثا: إذا لم يصدر التشريع خلال خمسة عشر يوما فسيُضرب الأعضاء عن تناول الطعام، حتى الاستجابة لمطالبهم أو الاستشهاد في سبيل إسعاد عمال المملكة المصرية".

وفعلا نفذ العمال الإضراب، وأدى ذلك لانتفاف العمال حول الاتحاد مما أدى لسخط الحكومة عليه. (22)

هكذا تعامل الوفد مع الحركة العمالية المصرية الصاعدة والمتطورة في الوعي والتنظيم مع تعاقب الأحداث، ولعل من الإفلاس الذي عاناه الوفد في تعامله مع الحركة العمالية أنه دفع بجناح من الطلاب الوفديين المعروفين باسم "الطليلة

الوفدية"، لمواكبة العمال في حراكهم وبالطبع كان تفاعل الطلاب مع العمال محدودا واقتصر على مشاركة بعض الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالاستقلال دون التطرق لتفاصيل القضايا العمالية.

وحتى مسألة الاستقلال بالنسبة للوفد أفضت إلى حالة من التراخي للتوافق ومتابعة تنفيذ معاهدة 1936، وتشير بعض الكتابات إلى دعوة من بعض أعضاء الحركة الشيوعية المصرية لتكوين جبهة ضد الاحتلال تخلق من الأحزاب المتشابهة المصالح مع بريطانيا، وأن هذه الدعوة لم تلق قبولا من قيادات حزب الوفد -المنتظر تزعمه لهذه الجبهة- ولم يتحرك نحو هذه الدعوة سوى شباب الطليعة الوفدية. (23) (24).

### الوفد والحركة الشيوعية المصرية

يلزم للحديث عن الحركات والمنظمات الشيوعية في مصر ما قبل عام 1952 مقالات مُفصلة، ولا يمكن إجمال تأثيرها في فقرات مقتضبة، لكن في الوقت نفسه لا يمكننا الحديث عن علاقة الوفد بالعمال دون التطرق لأثر الأحزاب الاشتراكية والحركات الشيوعية على هذه العلاقة، وإذا أردنا الدقة فهذه الأحزاب أثرت على تطور أداء وتنظيم الحركة العمالية الذي مكّنها من كشف سياسات الوفد ومجابهتها.

ويمكننا، دون الدخول في تفاصيل، أن نقول بأن الحركة الشيوعية في مصر استطاعت أن تخلق مرتكزات هامة لنشاطها داخل الطبقة العاملة، وأن ذلك كان له أثر في استقلال العمال بحركتهم عن الأحزاب البرجوازية، وقد حال ذلك دون استمرار العلاقة التقليدية بين الوفد والعمال خصوصا في الأربعينات، وتاريخ الحكومات المتوالية على حكم مصر منذ 1924 حتى 1952 يمتليء بالضربات الأمنية الموجهة لأعضاء التنظيمات الشيوعية والتضييق الأمني والرقابة على الصحف ومنع المنشورات والمؤتمرات. كل ذلك لم يكن وليد الصدفة بل كان نابعا من عداة الأحزاب البرجوازية، ومنها الوفد لأي حركة جماهيرية مستقلة.

### خاتمة

إن القراءة في ملفات حزب الوفد كحزب إصلاحى تقليدي، تؤكد أن الأحزاب التي تكون نشأتها مصحوبة بتناقض طبقي تخفيه صبغة وطنية أو دينية أو أي صبغة، لا تستطيع تجاوز هذا التناقض مهما أتقنت صباغته وتغليفه؛ ويكون أداؤها سلسلة من الإجراءات المنحازة لطبقة عليا ثم تبرير واحتواء لقواعدها من الطبقات الأدنى، ويتجلى ذلك كلما ازداد الاختبار الجماهيري صعوبة.

كما تؤكد قراءة تاريخ أي حزب إصلاحى، أن المجتمع الأفضل والأكثر عقلانية لا يتحقق من خلال التعاون الوطيد بين العمل ورأس المال كما زعم سعد زغلول، بل إن تنظيم صفوف العمال وجميع المضطهدين هو السبيل الوحيد نحو هذا المجتمع، وهنا تظهر أهمية بناء الحزب الثوري كحزب يربط النضالات الجزئية ببعضها، ويستطيع تحويل الصراع الطبقي من مجرد إدراك في أذهان المتعاطفين إلى مواجهة حقيقية مع الطبقة الحاكمة للقضاء على الطبقة.

إن حزبا لا يتخذ من معاناة العمال والمضطهدين شعارا سيقع بحسن نية قواعده أو سوء نية قياداته؛ فيما وقع فيه الوفد من تناقض وانتهازية.

“يا عمال العالم.. اتحدوا”.

### مراجع

- 1- أمين عز الدين - تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى 1919.
- 2- فوزي جرجس - دراسات في تاريخ مصر السياسي منذ العصر المملوكي.
- 3- أمين عز الدين - مرجع سابق.
- 4- محمد السعيد إدريس - حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية (1924-195).

- 5- أمين عز الدين - تاريخ الطبقة العاملة المصرية (1919-1929).
- 6- رؤوف عباس - الحركة العمالية في مصر.
- 7- أحمد عبد الرحيم مصطفى - تاريخ مصر السياسي من الاحتلال إلى المعاهدة.
- 8- عباس محمود العقاد - سعد زغلول (سيرة وتحية)
- 9- محمد السعيد إدريس - مرجع سابق.
- 10- صبحي وحيدة - في أصول المسألة المصرية.
- 11- محمد السعيد إدريس - مرجع سابق.
- 12- لجنة وضع مبادئ الدستور 5-5-1922.
- 13- محمد السعيد إدريس - مرجع سابق.
- 14- محمد خليل صبحي - تاريخ الحياة النيابية في مصر.
- 15- على الدين هلال - السياسة والحكم في مصر.
- 16- محمد مندور - حول بيان صدقي باشا، فروض أم ضرائب - جريدة الوفد.
- 17- لويس عوض - الثورة والأدب.
- 18- مجلس النواب - دور الانعقاد العادي الأول 1936.
- 19- عبد الحكيم رفاعي - المبادئ العامة لتشريع العمال - مجلة كلية الحقوق - يناير 1935.
- 20- محمد السعيد إدريس - مرجع سابق.
- 21- مجلس النواب - الهيئة النيابية السادسة 1937.
- 22- جريدة الأهرام - جريدة المصري 12-16 يونيو 1939.
- 23- رفعت السعيد - الصحافة اليسارية.
- 24- جريدة الجماهير 3-6-1947.